الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية فى دولة ليبيا خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨

أ.د/ **محمد عبد السلام راغب**
أ.د / **أيمن أحمد رجب**
أ/ **توفيق إبراهيم مرزوق إبراهيم الهرام** (*)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى بحث اثر الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على كلا من معدل النمو فى الناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الليبى والفائض او العجز فى الميزان التجارى ومعدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ ، وقد تم التوصل الى انه يوجد تاثير ايجابى ذو دلالة معنوية للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا بمستوى تاثير قدره ٥.٥٦%، وانه يوجد تاثير ايجابى ذو دلالة معنوية للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على نصيب الفرد من الناتج المحلى فى دولة ليبيا بمستوى تاثير قدره ٤.٧%، وأنه يوجد تاثير ايجابى ذو دلالة معنوية للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الميزان التجارى فى دولة ليبيا بمستوى تاثير قدره ٤% ، وأنه يوجد تاثير ايجابى ذو دلالة معنوية للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا بمستوى تاثير قدره ١٣.٥٩% ، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة تعتمد على دراسة عوامل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ليبيا ووفقا لما توصلت اليه الدراسة من نتائج يمكن الاستفادة منها.

(*) باحث ماجستير استثمار

مقدمة:

ان الهدف من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية هو تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون لتكفل مشاركة غالبية الناس بالموارد المادية والبشرية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى (شوشر، ٢٠١٠) ولما ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر راس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج، حيث تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. (بوعلام، ٢٠٠٩)

١ـ مشكلة الدراسة:

ان المشروعات الصغيرة من أهم الأليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم، حيث تمثل احدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية ، بجانب ان للمصارف التجارية دورا هاما فى دفع عجلة الانتاج بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال

توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية اللازمة ، ومن ثم تنشا مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي نص على الاتى:

- **هل يوجد اثر للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية فى دولة ليبيا خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨؟**

٢- أهداف الدراسة:

تتشكل اهداف الدراسة فى التعرف علي واقع المصارف الليبية ودورها فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودراسة اثر الاقراض المصرفى الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، وعلى الميزان التجارى لدولة ليبيا مع دراسة العلاقة السببية فيما بينهم ، وعلى معدل توظيف العمالة الجديدة ، وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الليبى ، مع التعرف على مدى الاتفاق والاختلاف بين النتائج التى توصلت اليها الدراسة الحالية والنتائج التى توصلت اليها الدراسات السابقة.

٣- أهمية الدراسة:

تتلخص اهمية الدراسة فى ان التوصل الى طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واستعراض النتائج الاحصائية يمكن ان يساهم فى تطوير اداء المصارف الليبية تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالى يعمل على تحفيز الشباب والافراد للدخول فى هذا المجال ، بجانب اهمية عرض الادبيات والمراجع والدراسات السابقة الى تناولت موضوع البحث وبيان الاتفاق والاختلاف فيما توصلت اليه الدراسة وما تم التوصل اليه سابقا ، وتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين المتغيرات لامكانية التنبؤ مستقبلا بمؤشرات التنمية الاقتصادية حيث يمثل ذلك اهمية مستقبلية للوقوف على نتائج تلك العلاقة مما يساعد فى تفسير الظواهر الاقتصادية تفسيرا علميا قائم على استخدام الادوات التحليلة ، حيث تساهم نتائج الدراسة فى عرض رؤية امام القائمين على الائتمان فى المصارف الليبية لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لدى البنك ممثلة فى تقديم التسهيلات الائتمانية وتوجيها نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (نور الدين، ٢٠١٩) الى بحث أثر التسهيلات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة فى الأردن، حيث السعى نحو تحديد أثر التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنوك الاردنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، ولقد تم الاستعانة بما تناولته الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت بهذا المجال واعتمدت الدراسة على متغير مستقل يعبر عن التمويل من خلال الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغير تابع تمثل فى عدد من المتغيرات الاقتصادية ممثلة فى النمو الاقتصادى ومستوى الاستهلاك المحلى والميزان التجارى والناتج المحلى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى، تم التوصل الى انه يوجد علاقة احصائية ايجابية للحجم التسهيلات الائتمانية الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على كلا من الناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلى والميزان التجارى والاستهلاك المحلى، وأكدت الدراسة على أن القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا لتسهيلات البنوك وتوصي هذه الدراسة الجهات المعنية بالعمل على سن قوانين لتشجيع المعاملات الائتمانية.

سعت دراسة (Kouraoa, 2019) الى بحث "دور التمويل البنكى للمشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية فى نيجيريا" حيث قامت الدراسة ببحث اثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في نيجيريا خلال الفترة ١٩٩٠ حتى العام ٢٠١٧ من خلال اختبار تاثير حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثلت المتغيرات التابعة فى الناتج المحلى ودخل الفرض والميزان التجارى وعجز الموازنة ومؤشر تحسن مناخ الاستثمار والبطالة، وتشير نتائج الاختبار الى أنه لم يتم التوصل الى نتيجة احصائية لتاثير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الميزان التجارى للدولة ولكن يوجد اثرايجابى لتمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة على البطالة وتحسين مناخ الاستثمار و انه لم يتم التوصل الى نتيجة احصائية لتاثير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على متوسط نصيب الفرد الناتج المحلى وانه تم التوصل الى نتيجة احصائية لتاثير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلى.

هدفت دراسة (ناصر، ٢٠١٩) الى التعرف على اليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واثر ذلك على التنمية الاقتصادية فى الجزائر، فقد تمثلت مشكلة الدراسة فى التعرف على اهم اساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ، حيث توصلت الدراسة الى الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاثر الايجابى على التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار مما ادى الى تحسن مؤشرات الاقتصاد، وقد تطرقت إلى الوظائف الرئيسية لمصادر التمويل و بحث اهميتها بالنسبة للمستثمرين من خلال الاعتماد على استبانة الاراء بجانب التحليل المالى للبيانات، كما تم استعراض المفهوم ودور السياسات الحكومية في ذلك ، واوصت الدراسة بضرورة تحديث ادوات التمويل فى الجزائر بشكل يتناسب مع التوسع الحاصل فى حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت دراسة (Gouban, 2019) بحث مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دول شرق اوروبا واثر ذلك على مؤشرات الاداء الاقتصادى، حيث استهدف الدراسة إبراز مصادر التمويل سواء البنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة والجهات المناحة والدولة وكيفية مساهمتها في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان شرق اوروبا ، وانتهت نتائج الدراسة الى ان التمويل المصرفى له الدور الفعال فى مؤشرات النمو الاقتصادى ، فقد اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية للتمويل البنكى على الناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلى بقوة تاثيرية قدرها ٥٦.٦% و٦٨.٩٢% على التوالى، بجانب ان الدراسة توصلت الى وجود علاقة ايجابية بين مؤسسات التمويل المانحة للقروض الصغيرة الناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلى بقوة تاثيرية قدرها ٤٦.٩٨% و٥٣.٠١%، وهو مايوضح ان دور

البنوك التجارية له تاثير ايجابى على مؤشرات النمو الاقتصادى، واوصت الدراسة الى التوسع فى دراسة الائتمان المصرفى والعمل على الاستفادة من النتائج التى توصلنا اليها.

هدفت دراسة (عبد الجابر، ٢٠١٨) الى بحث تاثير تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادى فى مصر، حيث تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التى تدور حول تساؤل عن مامدى تأثير الائتمان المصرفي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الفترة من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ المقدم من طرف البنوك التجارية لرواد الاعمال والمبتكرين فى ظل مبادرات الحكومة المصرية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النشاط الاقتصادى ، حيث قد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير ايجابى بين حجم الائتمان المصرفى الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات النمو الاقتصادى وذلك بعد التاكد من استقرارية السلاسل الزمنية، واوصت الدراسة ان تعمل البنوك المصرية على الاستقادة من مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ظل صياغة السياسات الائتمانية التى تتبعها الدولة لتشجيع الاستثمار ومحاولة لتعظيم الاستفادة من منح الائتمان فى تنشيط الوضع الاقتصادى.

هدفت دراسة (معمر، ٢٠١٨) الى قياس دور الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم التنمية الاقتصادية فى السودان، حيث تشكل المصارف التجارية أهمية بالغة في الاقتصاد القومي السودانى فمن خلال تجميع المدخرات وقبولها في شكل ودائع مختلفة ومن ثم توظيف جزء كبير منها في صورة تسهيلات تقدم للمشروعات الصغيرة والمنوسطة وقروض تستفيد منها جميع القطاعات الاقتصادية الصغيرة لتمويل عملياتها المتعددة، لذا فإن طبيعة العمل المصرفي قد تساهم فى تحقيق التنمية وتحسن الميزان التجارى للدولة السودانية، ، وتوصلت الدراسة الى ان التوسع فى الائتمان الممنوح يساهم فى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث يمكن تحسين مستوى الصادرات وتحسن الميزان التجارى للدولة وزيادة الناتج المحلى وتحسين مستوى البطالة.

سعت دراسة (Murty, 2018) الى بحث دور البنوك فى دعم المشروعات الصغيرة واثر ذلك على النمو الاقتصادي في إثيوبيا، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل تمثل فى حجم التسهيلات الائتمانية والقروض بجانب التدريب والتوعية بادارة المشروعات ومتغير تابع تمثل فى النمو الاقتصادى مقاسا بالناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث انه من خلال اجراء اختبارات الاقتصاد القياسى والاستقرارية للسلاسل الزمنية واسلوب التكامل المشترك ليوهانسن للفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥ اوضحت النتائج وجود علاقة توازن إيجابية وإحصائية ذات دلالة إحصائية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوح من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات النمو الاقتصادى التى اعتمدت عليها الدراسة، بجانب وجود علاقة ايجابية بين التدريب والتوعية بادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين النمو الاقتصادى في إثيوبيا.

٥- فرضيات الدراسة:

تتشكل فرضيات الدراسة على النحو التالى:

- **الفرضية الاولى:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا".
- **الفرضية الثانية:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى".
- **الفرضية الثالثة:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الميزان التجارى لدولة ليبيا".
- **الفرضية الرابعة :** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات فى دولة ليبيا".

٦- منهجية الدراسة:

تشكلت المنجية فى المنهج الوصفى التحليلى ، و تم الاعتماد على برنامج الاحصاء Eviews لتحليل البيانات الرسمية الصادرة عن البنوك المركزية، حيث يتم قياس التكامل المشترك واختبار السلاسل الزمنية واختبار السببية لجرانجر وذلك للكشف عن وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

٧- عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك العاملة بدولة ليبيا وعددهم (١٦) مصرف من حيث البنوك التى تعمل على تقديم قروض مصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لبيان مصرف ليبيا المركزى عام ٢٠١٨، وذلك لغرض دراسة اثر منح القروض المصرفيةعلى التنمية الاقتصادية بدولة ليبيا.

٨- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فى حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود زمانية فى الاتى:

- **حدود موضوعية:** تتلخص الحدود الموضوعية فى دراسة دور المصارف فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاثر الناتج على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- **حدود المكانية:** دولة ليبيا.
- **الحدود الزمانية:** تشكلت الحدود الزمنية فى الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨

٩- أساليب جمع البيانات:

سوف يتم الاعتماد على مصادر للحصول على البيانات حيث انقسمت الى:

- **المصادر الاولية:** تتمثل فى البيانات التى سوف يتم الحصول عليها عن طريق مصرف ليبيا المركزى.
- **المصادر الثانوية:** تتمثل فى البيانات المالية والمراجع والكتب والنشرات البحثية والابحاث والدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث .

١٠- الدراسة التحليلية:

فى هذه الجزئية يتم عرض تحليل النتائج واختبارات فروض الدراسة وفقا لمنهجية الدراسة ، حيث يوضح جدول رقم (١) الاحصاء الوصفى للبيانات .

الجدول رقم (١): الاحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

		التمويل من خلال الاقتراض المصرفي	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	(الفائض / العجز) فى الميزان التجارى	معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات
عدد	العينة	304	304	304	304	304
	البيانات المفقودة	0	0	0		0
المتوسط الحسابى		289758.32	.0177	4.5537	8.9312	0.0206
الوسيط		1614.6044	.0274	4.5255	14.2000	0.0158
المنوال		0.00	-0.04	1.00	-22.30	-8.69
الانحراف المعيارى		0.00005	0.03127	2.39556	16.27156	12.6587
الالتواء		2.528	-2.441	-1.207	-1.353	-2.665
الخطا العشوائى للالتواء		0.140	0.140	0.140	0.140	0.254
التفرطح		5.457	-1.234	-1.459	-2.689	-1.658
الخطا العشوائى للتفرطح		0.279	0.279	0.279	0.279	0.159
اقل قيمة		0.00	-0.04	1.00	-22.30	0.0165
اعلى قيمة		7001369.3	0.06	7.60	37.70	0.0268

تشير نتائج الاحصاء الوصفى الى ان هناك بنوك ومصارف ليبية لم تقم بتقديم خدمات ائتمان مصرفية تتمثل فى اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ حيث يتضح من قيم التفرطح والالتواء انها فى اطار المسموح به لاجل اجراء اختبار التكامل المشترك باسلوب الانحدار الخطى.

- نتائج اختبار الفرضيات:

وفقا لمنهجية الدراسة فانه قد تم التاكد من استقرارية البيانات المحولة لفرق الدرجة الاولى وعدم استقرار البيانات الاصلية وبالتالى لايوجد مشكلة جذر وحدة ومن ثم يمكن اجراء اختبار الانحدار للتوصل لطبيعة العلاقة بين المتغيرات حيت نستعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

- نتيجة اختبار الفرضية الاولى:

نصت على انه " توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا" حيث يشير الجدول رقم (٢) الى نتائج الاختبارات الاحصائية.

الجدول رقم (٢) نتيجة الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى

	المتغير المستقل الاقراض المصرفى	القيم الاحصائية	المتغير التابع
نتيجة اختبار الفرضية (ايجابية)	304	العينة	
	0.00361	الحد الثابت	**معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا**
	0.00017	ميل الانحدار	
	0.20109	معامل الارتباط	
	0.04043	معامل التحديد	
	0.040012	معامل التحديد المعدل	
	11.6899	معامل التباين	
	3.41905	الانحراف المعيارى	
	0.00231	الخطا العشوائى	
	0.02364	مستوى المعنوية Sig**	
	معنوى		
	طردى	اتجاه العلاقة	
	يوجد علاقة سببية من اتجاهين	اختبار السببية (مستوى المعنوية)	
	0.02569 0.01258		

**العلاقة معنوية عند مستوى ٥%

حيث تشير نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين حجم التمويل الممنوح من البنوك والمصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا وبين التنمية الاقتصادية مقاسة بمعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات، حيث ان نتائج النموذج توضح ان مستوى المعنوية قدره ٠.٠٢٣٦٤ وهو اقل من المستوى المحدد فى المنهجية عند ٥% و تشير نتائج اختبار الانحدار الخطى ودرجة ميل الانحدار قدره الى ان كل تغير حجم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجدة واحدة يؤدى الى زيادة معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ٠.٠١٧%،عند معامل تحديد قدره ٤% ، بجانب ان اختبار السببية وهو لغرض ايضاح اتجاه الاثر قد اشار الى وجود علاقة سببية من اتجاهين، حيث يوجد سببية من اتجاه التمويل المصرفى على معدل النمو فى الناتج المحلى وايضا يوجد سببية لمعدل النمو فى الناتج المحلى على التمويل المصرفى لمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ـ نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على انه "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث يشير الجدول رقم (٣) الى نتائج الاختبارات الاحصائية.

الجدول رقم (٣) نتيجة الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى

المتغير التابع	القيم الاحصائية	المتغير المستقل الاقراض المصرفى	
	العينة	304	
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا	الحد الثابت	0.60153	نتيجة اختبار الفرضية (ايجابية)
	ميل الانحدار	0.00098	
	معامل الارتباط	0.21691	
	معامل التحديد	0.04704	
	معامل التحديد المعدل	0.046821	
	معامل التباين	12.0163	
	الانحراف المعيارى	3.46643	
	الخطا العشوائى	0.03671	
	مستوى المعنوية **Sig	0.01986	
		معنوى	
	اتجاه العلاقة	طردى	
	اختبار السببية (مستوى المعنوية)	يوجد علاقة سببية من اتجاه واحد	
		0.01457 0.11696	

** العلاقة معنوية عند مستوى ٥%.

حيث تشير نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين حجم التمويل الممنوح من البنوك والمصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا وبين التنمية الاقتصادية مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات، حيث ان نتائج النموذج توضح ان مستوى المعنوية قدره ٠.٠١٩٨٦ وهو اقل من المستوى المحدد فى المنهجية عند ٥% وبالتالى فان العلاقة بين المتغيرات عند مستوى معنوية يسمح بقبول الفرضية الثانية التى تشير الى وجود علاقة احصائية بين التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقتراض وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، حيث ان معامل الارتباط بين المتغيرات باسلوب بيرسون يشير الى مستوى ارتباط قدره ٢١.٦٩% ، حيث تشير نتائج اختبار الانحدار الخطى ودرجة ميل الانحدار قدره الى ان كل تغير حجم القروض

المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجدة واحدة يؤدى الى زيادة معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بمقدار ٠.٠٩٨%، بجانب ان اختبار السببية وهو لغرض ايضاح اتجاه الاثر قد اشار الى وجود علاقة سببية من اتجاهين، حيث يوجد سببية من اتجاه واحد وهو ان التمويل المصرفى على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى وبالتالى فانه يتم قبول الفرضية الثانية.

- **نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:**

نصت الفرضية الثالثة على انه " توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الميزان التجارى لدولة ليبيا" حيث يشير الجدول رقم (٤) الى نتائج الاختبارات الاحصائية

الجدول رقم (٤) نتيجة الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الميزان التجارى فى دولة ليبيا

المتغير المستقل الاقراض المصرفى	القيم الاحصائية	المتغير التابع	
304	العينة		
1.62598	الحد الثابت	الفائض / العجز فى الميزان التجارى فى دولة ليبيا	نتيجة اختبار الفرضية (ايجابية)
0.00746	ميل الانحدار		
0.23591	معامل الارتباط		
0.05565	معامل التحديد		
0.05236	معامل التحديد المعدل		
13.6684	معامل التباين		
3.69707	الانحراف المعيارى		
0.02167	الخطا العشوائى		
0.01867	مستوى المعنوية		
معنوى	Sig**		
طردى	اتجاه العلاقة		
يوجد علاقة سببية من اتجاهين	اختبار السببية (مستوى المعنوية)		
0.01638 0.02077			

**العلاقة معنوية عند مستوى ٥%

حيث تشير نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين حجم التمويل الممنوح من البنوك والمصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا وبين التنمية الاقتصادية مقاسة بالفائض / العجز فى الميزان التجارى للدولة الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات، حيث ان نتائج النموذج توضح ان مستوى المعنوية قدره ٠.٠١٨٦٧ وهو اقل من المستوى المحدد فى المنهجية عند ٥% وبالتالى فان العلاقة بين المتغيرات عند مستوى معنوية يسمح بقبول الفرضية الثالثة التى تشير الى وجود علاقة احصائية بين التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقتراض وبين الميزان التجارى للدولة محققا فائضا سنويا، حيث ان معامل الارتباط بين المتغيرات باسلوب بيرسون يشير الى مستوى ارتباط قدره ٢٣.٥٩١% وهو يدل على ان اى ارتفاع فى مستوى الاقتراض من المصارف الليبية لغرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم فى زيادة فى فائض الميزان التجارى لدولة ليبيا بمقدار معامل الارتباط، وان معامل التحديد وهو يوضح القدرة التاثيرية للتمويل الممنوح من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الميزان التجارى قدره ٥.٥٦% وهو يشير الى وجود قوة تاثيرية للقروض والتسهيلات الممنوحة على الميزان التجارى ، حيث تشير نتائج اختبار الانحدار الخطى ودرجة ميل الانحدار قدره الى ان كل تغير حجم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجدة واحدة يؤدى الى زيادة فى الميزان التجارى للدولة بمقدار ٠.٧٤%، بجانب ان اختبار السببية وهو لغرض ايضاح اتجاه الاثر قد اشار الى وجود علاقة سببية من اتجاهين، حيث يوجد سببية من اتجاهين وهو ان التمويل المصرفى يؤثر على الميزان التجارى، وان الميزان التجارى يؤثر على الاقراض المصرفى الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا

- **نتيجة اختبار الفرضية الرابعة :**

نصت الفرضية الرابعة على انه " توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات فى دولة ليبيا" حيث يشير الجدول رقم (٥) الى نتائج الاختبارات

الاحصائية من خلال اختبار التكامل المشترك باسلوب الانحدار الخطى للعلاقة بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات .

الجدول رقم (٥) نتيجة الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات فى دولة ليبيا

	المتغير المستقل الاقراض المصرفى	القيم الاحصائية	المتغير التابع
	304	العينة	
نتيجة اختبار الفرضية (ايجابية)	0.01687	الحد الثابت	معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات فى دولة ليبيا
	0.00868	ميل الانحدار	
	0.36876	معامل الارتباط	
	0.13598	معامل التحديد	
	0.13025	معامل التحديد المعدل	
	22.986	معامل التباين	
	2.6987	الانحراف المعيارى	
	0.01256	الخطا العشوائى	
	0.00987	مستوى المعنوية	
	معنوى	Sig**	
	طردى	اتجاه العلاقة	
	يوجد علاقة سببية من اتجاه واحد	اختبار السببية (مستوى المعنوية)	
	0.02637 0.61977		

**العلاقة معنوية عند مستوى ٥%

حيث تشير نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين حجم التمويل الممنوح من البنوك والمصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا وبين التنمية الاقتصادية مقاسة بمعدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليليا الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات، حيث ان نتائج النموذج توضح ان مستوى المعنوية قدره ٠.٠٠٩٨٧ وهو اقل من المستوى المحدد فى المنهجية عند ٥% وبالتالى فان العلاقة بين المتغيرات عند مستوى معنوية يسمح بقبول الفرضية الثالثة التى

تشير الى وجود علاقة احصائية بين التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقتراض وبين معدل التوظيف وبالتالى انخفاض البطالة، حيث ان معامل الارتباط بين المتغيرات باسلوب بيرسون يشير الى مستوى ارتباط قدره ٣٦.٨٧% ، وان معامل التحديد وهو يوضح القدرة التاثيرية للتمويل الممنوح من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل التوظيف قدره ١٣.٥٩% وهو يشير الى وجود قوة تاثيرية للقروض والتسهيلات الممنوحة على معدل ، حيث تشير نتائج اختبار الانحدار الخطى ودرجة ميل الانحدار قدره الى ان كل تغير حجم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجدة واحدة يؤدى الى زيادة فى معدل التوظيف بالمشروعات بالدولة بمقدار ٠.٨٦%، بجانب ان اختبار السببية وهو لغرض ايضاح اتجاه الاثر قد اشار الى وجود علاقة سببية من اتجاه واحد ، حيث يوجد سببية توكد فرضية وجود تاثير للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا على معدل توظيف العمالة الجديدة .

١١ـ نتائج الدراسة:

- وفقا لنتائج الاختبارات فانه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دولة ليبيا، وانه توجد علاقة سببية من اتجاهين، اتجاه التمويل المصرفى الى معدل النمو فى الناتج المحلى وايضا يوجد سببية لمعدل النمو فى الناتج المحلى على التمويل المصرفى لمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ان التوسع فى منح القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم فى زيادة الناتج المحلى وممن ثم تشجع تلك الزيادة المصارف على منح الائتمان لاصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، وانه توجد علاقة سببية من اتجاه واحد وهو ان

التمويل المصرفى على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى، حيث ان التوسع فى منح القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى ويؤدى ذلك الى ضعف الطلب على القروض مرة اخرى فى حال ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى.

- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الميزان التجارى لدولة ليبيا، بجانب ان هناك علاقة يوجد سببية من اتجاهين وهو ان التمويل المصرفى يؤثر على الميزان التجارى، وان الميزان التجارى يؤثر على الاقراض المصرفى الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولة ليبيا، حيث ان التوسع فى منح القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم فى زيادة فائض الميزان التجارى والعكس.
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب ان هناك علاقة يوجد سببية من اتجاه واحد وهو ان التمويل المصرفى يؤثر على معدل التوظيف، حيث ان التوسع فى منح القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم فى خلق فرص عمل جديدة .
- توصلت الدراسة الى ان الاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤثر بشكل اكبر على الميزان التجارى عند مستوى معامل تحديد قدره ٥.٥٦%، بينما يشير معامل التحديد ان القوة التاثيرية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى هى بمقدار ٤.٧%، ثم يليه فى المرتبة الثالثة لمقياس معامل التحديد والذى القوة التاثيرية لحجم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل النمو فى الناتج المحلى عند مستوى ٤%، وبالتالى فان القروض الممنوحة من المصارف الليبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والتى تظهر بشكل اكبر فى مؤشرات الميزان التجارى لدولة ثم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى ثم معدل النمو فى الناتج المحلى، بجانب

ذلك يوجد قوة تاثيرية للقروض الممنوحة من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات مستوى قوة تاثيرية قدره ١٣.٥٩%، وبالتالى فان هناك قوة تاثيرية للاقراض المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية فى دولة ليبيا.

١٢- توصيات الدراسة:

فى ضوء ما تقدم من نتائج واستخلاصا لما توصلنا اليه من نتائج فانه يمكن استعراض توصيات الدراسة فى النقاط الاتية:

- ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة تعتمد على دراسة عوامل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ليبيا ووفقا لما توصلت اليه الدراسة من نتائج يمكن الاستفادة فى التعرف على مقدار الاثر الذى يمكن التنبؤ به فى حال السعى نحو تطوير تلك المشروعات
- الاستفادة من وجود العلاقة السببية بين المتغيرات التى اعتمدت عليها الدراسة بين القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث يساعد الباحثين على تطوير البحث وتحقيق الاضافة العلمية من خلال التوسع فى دراسة العلاقة المباشرة بين المتغيرات.
- الاهتمام بالنموذج الذى تم التوصل اليها للتعرف على الاثر الناتج من المتغيرات ولتحفيز المستمثرين على المضى قدما فى اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى ليبيا ومن ثم يعود ذلك بالنفع على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- ان تعمل الجهات القائمة على الاستثمار فى ليبيا على صياغة الضوابط المنظمة تعاملات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية منح الائتمان المصرفى وفقا لما تم التوصل اليه من نتائج حيث تساعد على التوافق بين القطاعين.
- ان يعمل مصرف ليبيا المركزى على اصدار تقارير دورية توضح الحوافز والمحددات التى تساعد على عدم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة الاخذ بالدراسات التى تناولت الموضوع.

- المراجع :

- شوشر، محمد فتحي، (٢٠١٠)، **"التنميه الاقتصاديه في فلسطين"**، المجلة الاقتصادية الوطنية، المؤسسة المالية.
- بوعلام، سمير، (٢٠٠٩)، **"المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة"**، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- نور الدين، عبد الله، (٢٠١٩)، **"أثر التسهيلات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة فى الاردن"**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة البرموك، أربد، الأردن.
- ناصر، رائد سعيد، (٢٠١٩)، **"اليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واثر ذلك على التنمية الاقتصادية فى الجزائر"**.
- عبد الجابر، أحمد محمود، (٢٠١٨)، **"الى بحث تاثير تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادى فى مصر"**، مجلة البحوث والدراسات التجارية كلية التجارة جامعة المنوفية.
- معمر، ياسر، (٢٠١٨)، **"دور الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم التنمية الاقتصادية فى السودان"**، ماجستير ادارة الاعمال، كلية ادارة الاعمال، جامعة الخرطوم.
- Kouraoa, H Jolan (2019). "The role of banks in financing small projects and economic development in Nigeria" Accounting ,ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online).
- Gouban, F Mojam (2019). "Financing of small and medium projects in Eastern European countries and its impact on economic performance indicators" www.iiste.org ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839
- Murty, G A. (2018). "The role of banks in supporting small projects and economic growth in Ethiopia". Journal of International Business Studies, Vol. 35 No. 6 pp 463-483.